

العنوان باللغة العربية: تطور التجارة الدولية و النظام الاقتصادي العالمي الجديد

**Title in English :The development of international trade  
and the new world economic order**

حميد مخوخ

جامعة خميس مليانة ولاية عين الدفلى (الجزائر)، hamid.makhoukh@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2020/..../..

تاريخ القبول: 2020/..../..

تاريخ الاستلام: 2020/..../..

**ملخص:**

تعد التجارة الدولية إحدى القواعد الأساسية التي تقوم عليها العولمة الحالية، كونها أساس العلاقة بين عملية الانتاج و عملية الاستهلاك، و هو ما يشكل جوهر العملية الاقتصادية، و العولمة باعتبارها نتاج الجدلية التاريخية، تكون في إحدى مظاهرها الجوهرية نتاج تطور التجارة الدولية، في علاقتها بتطور وسائل النقل بمختلف أنواعها، و تطور كل وسائل الاتصال المرافقة لها، و كذلك تطور كل الوسائل الصناعية المرافقة لعملية الانتاج، و هذه الحركية التجارية الدولية التي مكنت مختلف المنتجات الاستهلاكية من بلوغ مرحلة التوزيع و الاستهلاك على نطاق عالمي.

و تهدف هذه الدراسة إلى إظهار كيف نشأت التجارة الدولية و تطورت عبر العصور التاريخية و علاقاتها بالهيمنة العالمية للسوق الحرة. لذلك توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن التجارة الدولية كانت لها القدرة الفائقة على توحيد العالم و اندماج المجتمعات و الدول في المنظومة العالمية، و على أساس ذلك كانت ضرورة إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و تأسيس المنظمة العالمي للتجارة.

**كلمات مفتاحية:** التجارة ; الانتاج ; الاستهلاك ; السوق ; النقل .

**تصنيفات JEL :** .... ، .... ، ... (وضع ترميز JEL إجباري)

## Résumé :

Le commerce international est considéré comme l'un des facteurs fondamentaux qui ont engendrés la mondialisation actuelle, car il représente le relie entre le processus de production et le processus de consommation, ce qui forme l'essence de tout opération économiques

La mondialisation en tant que processus de la dialectique historique, est déterminée d'une façon plus claire par son aspect commercial, cette dynamique commerciale mondiale était liée au progrès énormes des moyens du transport et le développement de toutes sortes de moyens de communication qui l'accompagnent, ainsi qu'au progrès de tous les moyens industriels accompagnant le processus de production. Cette mobilité commerciale mondiale a permis aux divers produits de consommations, d'atteindre le stade de la distribution et de la consommation à l'échelle mondiale

Le but de cette étude est de montrer la naissance du commerce international et son évolution à travers l'histoire, sa relation avec l'hégémonie du marché libre. En conclusion, cette étude nous a montré que le commerce international a une forte prépondérance sur le rapprochement des peuples et l'intégration des Etats-nations dans le nouveau ordre économique mondiale

**JEL Classification Codes:** ...,

المؤلف المرسل: الاسم الكامل،

## 1. مقدمة:

تعتبر التجارة الدولية إحدى القواعد الأساسية التي تقوم عليها العولمة الحالية، كونها أساس العلاقة بين عملية الانتاج و عملية الاستهلاك، و هو ما يشكل جوهر العملية الاقتصادية. و العولمة باعتبارها نتاج الجدلية التاريخية، تكون في إحدى مظاهرها الجوهرية نتاج تطور

التجارة الدولية، و هذه الديناميكية التجارية مرتبطة بازدهار وسائل النقل، و تطور كل أنواع وسائل الاتصال المرافقة لها، و كذلك تطور كل الوسائل الصناعية المرافقة لعملية الانتاج، و هذه الحركية التجارية الدوابة مكنت مختلف المنتجات القابلة للتسويق من بلوغ مرحلة التوزيع و الاستهلاك على نطاق عالمي.

و ازدهار التجارة الدولية و توسع نطاقها الجغرافي أيضا مرتبط بنشوء المدنية و رقعتها، و هي التي مكنت المجتمعات من الاحتكاك ببعضها البعض، على اعتبار أن المواد التجارية و كل المنتجات التي يمكن تسويقها عبر العالم، هي كلها عناصر تحمل معها خلفيات ثقافية لمجتمعاتها الأصلية، فيساعد ذلك على حصول التمازج الثقافي و الحضاري بين المجتمعات، و قد ساعد ذلك أيضا على تسارع عملية الاندماج العالمي و هو ما يعرف بالعمولة. و لكن هنا نتساءل: كيف لعبت التجارة الدولية دورا حاسما في إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟

لمعالجة هذا الإشكال ارتأينا أن نعتمد على المنهج التحليلي التاريخي، نظرا لطبيعة موضوع المقال الذي يعالج أولا نشأة التجارة الدولية، ثم تطورها عبر العصور، ثم علاقتها بهيمنة السوق الحرة و انتهينا بخاتمة.

## 2- نشأة التجارة الدولية و تطورها

لقد كانت التجارة في جذورها التاريخية قديمة قدم استقرار المجتمعات البشرية و نشوء الحضارة، و هو استقرار أساسه مبدأ الاعتماد المتبادل ( Le principe de l'interdépendance ) بين الأفراد في المجتمع الواحد، ثم بين الدول في العالم الواحد كما هو معروف حاليا في إطار نظام العلاقات الدولية، و هذا المبدأ هو الذي فسح مجالا واسعا لإقامة مبدأ التبادل الحر ( Le principe du libre-échange )، و كلا المبدأين هما اللذان تطورا عبر التاريخ تطورا جدليا، و ساهما في تطور التجارة الدولية و توسع نطاقها الجغرافي، و من ثم فالتجارة الدولية إذ هي إحدى القواعد الصلبة و حجر الأساس في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تقوم بعملية التبادل الحر للمنتجات، و أن هذه العملية كانت لمدة زمنية عريقة في تاريخ الإنسانية، تقوم على عملية المقايضة التي كانت تحددها الحاجة إلى المنتجات التي لا يستطيع الإنسان في إقليم معين انتاجها، و ينتجها غيره في إقليم آخر، و أن هذه المقايضة نشأت عندما أنتج الإنسان أكثر من حاجته، لذلك يقايس الآخرين هذا الفائض من الإنتاج مما يحتاجونه مقابل أشياء ينتجها هؤلاء و هو بحاجة إليها. و في

هذا السياق قال المفكر الأمريكي " وويل ديورانت ": " لما كانت الكفايات البشرية و المواد الطبيعية موزعة على الأرض في غير مساواة، فقد ترى شعبا من الشعوب قادرا بفضل ما تطور لديه من استعدادات خاصة، أو بفضل قربه من المواد المطلوبة، تراه قادرا على إنتاج أشياء معينة لا يكلفه إنتاجها ما يكلف جيرانه، فيمضي في صنع هذه الأشياء حتى يصنع منها أكثر من حاجته، و عندئذ يقدم فائض إنتاجه لجيرانه في مقابل ما ينتجونه هم، و هذا التبادل هو أصل التجارة." ( وول ديورانت، 1988، ص 28 )، و هذا يعني أن استقرار الإنسان بعد أن تعلم الزراعة و تربية الحيوانات، و بدأ في صنع الأدوات التي يحتاجها، لم يكن يدري بما كانت تجود به الطبيعة من خيارات إلا ما كان ظاهرا، و قد كان ذلك حسب قدراته على التكيف مع المحيط، و إنتاج الغذاء في المنطقة التي كانت تبدو له أنها تحتوي على كل ما يحتاج إليه لقيام الزراعة، وغرس كل أنواع الأشجار المثمرة، و استخراج المواد المعدنية للصناعة، و مدى صلاحيتها للاستقرار، ثم ظهر فيما بعد أن منطقته هذه لم تتوفر على كل المواد التي يحتاجها للصناعة، و أرضها ليست صالحة لزراعة كل أنواع الخضر و الفواكه و الحبوب و الأشجار، و ذلك حسب نوع المناخ الذي يحيط بها، مما دفعه إلى مقايضة ما ينتجه فائضا عن حاجته من الخضر و الفواكه و مختلف الثمار و مواد الصناعة، مقابل الخضر و الفواكه و الثمار و مواد الصناعة التي لا ينتجها، و وفقا لذلك يختص كل فرد أو عائلة ( أو مجتمع كما في العصر الحديث ) في إنتاج نوع معين من الأدوات أو مواد الصناعة، أو من المزروعات، و قد كان ذلك منطلقا لظهور التخصص في العمل، الذي أصبح من بين السمات الأساسية في اقتصاد عصر العولمة، إذ تختص كل دولة في إنتاج و تصدير منتج أو عدة منتجات صناعية و زراعية، تملك فيها قوة التحكم في السوق العالمية، و هذا ما سماه المفكر الاقتصادي الإنجليزي " آدام سميث " "بالميزة المطلقة في التبادل التجاري"، ( عبد الواحد الغفوري، 2000، ص 21- 22 ). كما يسرت عملية التبادل و المقايضة هذه، بروز عوامل أخرى ساعدت على انتقال المنتجات الصناعية و الزراعية من مجتمع إلى آخر، مثل الحروب و السرقات و الجزية و الغرامات، و مازالت بعض صور المقايضة تتم بين الدول في عالمنا المعاصر تظهر في تلك الصفقات التجارية المتكافئة.

إن اتساع رقعة المجتمع و اتساع دائرة الانتاج و تنوع المنتجات، أدت إلى ظهور السوق و مراكز التجارة و المتاجر، و قد كانت في بداية أمرها فوضوية و متذبذبة ثم أصبحت منظمة

في أوقات معلومة، ثم أصبحت دائمة في أماكن محددة تسمح لمن يملك منتوجا فائضا عن حاجته أن يعرضه للمقايضة. (وول دويرانت، 1988، ص 28 - 29). وقد ضلت المقايضة أساسا للتبادل التجاري أمدا طويلا، و كان معيار المقايضة الذي يحدد قيمة المنتج هو الحاجة إلى منتج دون غيره، و ليس يوم العمل اللازم لإنتاجه أو كلفته، و كان أي منتج يمكن أن يستعمل كعملة متداولة بين الناس بشرط أن يقبلها البائع كثمن لبضاعته، و يقبلها المشتري كمقابل لما يدفعه، كالمح و الجلود و الحلي، و الآلات و الأسلحة، و الفول و القواقع و اللؤلؤ، و جوز الهند، و أخيرا الأغنام و الأبقار و الخنازير و العبيد، و قد كانت الماشية معيارا مناسباً لقياس قيمة المنتج، و وسيلة للتبادل بين الصيادين و الرعاة، كونها تريح بالتربية، و سهلة التنقل، لأنها تنقل نفسها بنفسها، كذلك كان الناس و الأشياء إلى عهد قريب يقومون برؤوس الماشية، كأن يساوي عبدا ما هرا أربعة رؤوس من الماشية، و لما استنجمت المعادن كالنحاس و الحديد، و أخيرا الذهب و الفضة، استخدمت كعملة متداولة محل كل الأشياء التي كانت تستخدم كعملة يحدد بها قيمة المنتج بداية من المرحلة التاريخية الأولى. (وول دويرانت، 1988، ص 29).

إن اختراع الإنسان العملة المعدنية (النقود) كوسيلة للتعامل التجاري مكان المقايضة، تعتبر ثورة اقتصادية أحدثت تحولا عظيما في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات، كونها تمثل قيمة كبيرة في حيز صغير و وزن قليل، و من جهة أخرى مكنت المجتمعات من اعتماد وسيلة معدنية مشتركة و واحدة، كعملة للتعامل التجاري حتى و ان اختلفت في طريقة تشكيلها، و قد يسر ذلك للإنسان زيادة ثروته و رخاءه و تسويق فائض انتاجه. (وول دويرانت، 1988، ص 30). يضاف إلى ذلك صعوبة تقييم المنتجات من الناحية السوقية، فأثناء المقايضة يجد المنتج و المستهلك على السواء صعوبة تحديد قيمة المنتج، سواء بالنظر إلى حاجته أو بالنظر إلى كلفته من يوم العمل، و المادة الأولية المستعملة في انتاجه، بينما النقود وسيلة سهلة لتحديد قيمة المنتج، سواء بالنسبة للمنتج أو بالنسبة للمستهلك. و هناك أيضا صعوبة تقسيم المنتج، فإذا كان على سبيل المثال لدى المنتج سلعة يريد مقايضتها ليقبض عددا من البضائع يحتاجها، فإنه يجد صعوبة في تقسيم منتوجه بين المقايضين له بالبضائع التي يحتاجها، خاصة إذا كان منتوجه مما لا يقبل التجزئة (كالماشية مثلا)، بينما النقود تسهل عليه عملية التجزئة عندما يبيع منتوجه لمن يحتاجه، فيقتني بتلك النقود كل ما يحتاجه من البضائع دون أي عائق، ثم إن النقود وسيلة أسهل للادخار

و تشكيل الثروة. (حسين أمين، 1997، ص 19)، و على هذا الأساس تطورت التجارة بين الشعوب و اتسع نطاقها و تنوعت المنتجات التجارية، و كان ذلك أيضا من العوامل التي أدت إلى احتكاك الشعوب بعضها بعضا من خلال عملية التبادل التجاري.

### 3- تطور التجارة الدولية

و بالنظر إلى تاريخ التجارة الدولية نكتشف أن أقدم منطقة ازدهرت فيها العملية التجارية هي منطقة الشرق، أي ما يعرف لدى الجغرافيين و المؤرخين بالعالم القديم، إذ يذكر " محمد عدنان مراد " أن البلاد الواقعة ما بين بلاد الهند و شمال إفريقيا، كانت أقدم منطقة تأسست فيها الحضارة البشرية، فلكونها منطقة خصبة، فقد تشكلت فيها أولى المجتمعات الإنسانية التي تأسست على الزراعة، حيث شهدت ابتكار نظام الري، و أنظمة العلاقات الاجتماعية، كما شهدت أيضا أول تنمية للعلوم و المعارف و الفنون، ثم إن الموقع المتوسط لمنطقة الشرق، كان له أثر حضاري على العالم، فهي تتصل بالبحار المفتوحة من كل جهة، و ساعد ذلك على التمازج الحضاري بين الشعوب خاصة شعوب تلك المنطقة. (محمد عدنان مراد، 1984، ص 35)

كما كانت منطقة الخليج العربي ملتقى الطرق التجارية القديمة، و هي همزة وصل بين الشرق و الغرب تجاريا و حضاريا بسبب قربها من الصين و الهند، و هما المنطقتان المنتجتان للتوابل و الحرير، و هي أهم السلع التي كان الغرب يطلبها بكثرة، ثم إن مياهه الهائلة كانت تسمح للبحرية التجارية رسو سفنها أمام السواحل بعيدة عن عواصف و تيارات المحيط الهندي، و هكذا أصبح الخليج العربي منطقة المحطات التجارية التي يتم عبرها تبادل المنتجات التجارية و تسهيل طرق التجارة (محمد عدنان مراد 1984، ص 29). ثم إن هذه المنطقة لم تكن منطقة مجهولة بل ركبت شعوب هذه المنطقة البحر منذ آلاف السنين بعد اختراعها للقوارب، و بعد ذلك بناء السفن و هي أقدم وسيلة للنقل البحري، مما أسهم بقوة في تعاظم النشاط التجاري في تلك المنطقة، و ما صاحبه من تداخل العناصر الدينية و الثقافية و الحضارية بين التجار و سكان المناطق التي يصلون إليها، زيادة عن الهجرات السكانية التي أقامت المتاجر هناك. ثم إن المنطقة كانت غنية بمختلف المنتجات النباتية و الغابية و الصناعية، و التوابل و المجوهرات و الأحجار الكريمة، و من ثم تشكلت عدة دوائر للتبادل التجاري، أهمها دائرة السواحل الشرقية لإفريقيا، و دائرة البحر المتوسط،

و دائرة المحيط الهندي، و هذا بسبب طلب شعوب المحيط الهندي لمنتجات السواحل الشرقية لإفريقيا، و كذلك البحر الأبيض المتوسط التي تأتي بها من شعوب غرب أوروبا، و كذلك طلب شعوب هتان المنطقتان لمنتجات بلدان المحيط الهندي. يضاف إلى كل ذلك تطور صناعة وسائل النقل البحري، لاسيما تركيب السفن الضخمة القادرة على المكوث في البحر شهورا و بكل المئونة اللازمة، و كذلك تطور وسائل الملاحة البحرية مثل الشراع المثلث و الدفة المحورية و البوصلة، و معرفة هبوب الرياح الموسمية، و تنظيم الأدوار بين البحارة على ظهر السفينة بين ربان السفينة و البحارة، و كذلك عدم وجود تنافس أو عرقلة بين شعوب تلك المنطقة، بل كان كل شعب يسعى إلى التجارة في جو من التكامل و الاعتماد المتبادل، فكان هناك من العرب و الفرس و الهنود و الصينيين و الأفارقة و غيرهم، كل ذلك ساعد كثيرا ازدهار التجارة في منطقة الشرق.

و منطقة الغرب الأوروبي و أواسط و غرب إفريقيا كانت شبه معروفة لدى شعوب الشرق، و هذا بسبب ضعف الاتصال بها، و ضعف التعامل التجاري معها، إلا من خلال أثيوبيا على السواحل الشرقية لإفريقيا، ومصر عبر البحر الأحمر و منطقة البحر الأبيض المتوسط، بينما منطقة المحيط الأطلسي و المحيط الهادي، و القارة الأمريكية كانت مناطق مجهولة تماما لدى مجتمعات الشرق، و لم يتم اكتشافها إلا مع الكشوفات الجغرافية في القرن 15 الميلادي، عن طريق محاولة الإسبان و البرتغاليين اكتشاف طريق الرجاء الصالح من أجل الوصول إلى الهند، و هذه المناطق الجديدة المتمثلة في بلدان القارة الأمريكية الجنوبية و الشمالية عرفت بالعالم الجديد. و لهذا لم تزدهر فيها التجارة الخارجية إلا بعد حصول هذه الكشوفات الجغرافية، و سيطرت الإسبان و البرتغاليين على معظم مناطقها الواقعة على السواحل الشرقية المقابلة لغرب القارة الأوروبية، و بعد ذلك تواصلت الاستعمارات الأوروبية خاصة الإنجليزية و الفرنسية في الجهة الشمالية للقارة الأمريكية.

و في هذا السياق يرى " ف. هايد W. HEYD " أن اكتشاف الطريق البحري إلى الهند الشرقية عبر الدوران حول رأس الرجاء الصالح، و اكتشاف القارة الأمريكية مع نهاية العصور الوسطى حدثان مهمان بالنسبة لبداية العصر الحديث، لأنهما فتحا سبلا جديدة للتجارة العالمية و توسع نطاقها الجغرافي. غير أن الانتقال من العصور القديمة إلى العصور الوسطى لم يتم فجأة بل بقيت الطرق و الأماكن التجارية القديمة هي نفسها خلال فترة العصور الوسطى. فمنذ أن مكنت فتوحات الإسكندر الأكبر للشعوب الغربية الأوروبية من

الاحتكاك بالشرق، اتجهت التجارة نحو هذه الوجهة، لأن الشرق كان مصدر انتاج السلع التي يتهافت عليها سادة الغرب، مثل التوابل و العاج و العطور التي كانوا يستوردونها من الهند، و من الصين كانوا يستوردون الحرير و مختلف المنسوجات الفخمة، و من جبال فارس و المحيط الهندي كانوا يستوردون الجواهر و اللآلئ و غيرها من الأحجار الكريمة.(ف هايد W.HEYD ، 1985، ص 13). و لما كانت السفن التجارية الأوروبية الغربية لا تعرف طريق رأس الرجاء الصالح نحو الشرق، فإنها كانت تكتفي بعبور البحر الأبيض المتوسط حيث تجد على طول سواحل أسواقا معروفة منذ القديم، كأسواق الإسكندرية، و صور، و بيروت، و انطاكية و بيزنطة و غيرها، و كانت البضائع الشرقية تصل إلى هذه الأسواق عبر البحر الأحمر و البحر الأبيض المتوسط و الخليج الفارسي. و لكن ما نكتشفه في هذه التجارة و في هذه المرحلة التاريخية، هو وجود الوسطاء التجاريين بين الشرق و الغرب. فقبل ما يتولى الإيطاليون و الكطالونيون محل الإغريق و الرومان و من قبلهم البيزنطيون، دور الوساطة التجارية بين الشرق و الغرب، كان الفرس يستحوذ على معظم تجارة الشرق و خاصة تجارة الحرير باعتبارها من أثمن المواد و أكثرها طلبا في الغرب، و كانت الصين من أكثر البلدان انتاجا للحرير و المنسوجات الحريرية، و كانت صناعتها سرا مكتوما بحرص شديد، و كان الصينيون يسوقون منتجاتهم بأنفسهم لكن سفنهم لم تكن تتجاوز حدود " سيلان "، و من هناك تتكفل شعوب أخرى بنقلها، و من بين هذه الشعوب سكان الصغد من سهوب بخارى الذين اشتهروا منذ العصور القديمة بمهارتهم التجارية، فينقلون تلك السلع إلى أسواق شمال إيران، و جنوب بحر قزوين. و هكذا يظهر لنا أن الفرس كانوا هم المحتكرين لتجارة الحرير الصيني خاصة، و يحرصون كل الحرص على أن لا يصل إلى غيرهم إلا عن طريقهم، و لهذا فقد اتفقت بيزنطة مع الفرس على تحديد الأماكن التي كان يتعين فيها بيع البضائع الآتية من الصين، و كانت من بين هذه الأماكن: " أرتاجزات " في ناحية الشمال، و من بعدها في وسط أرض الرافدين تأتي " نصيبين NASIBE"، و أخيرا في الجنوب نجد منطقة " الرقة RAKKA " على نهر الفرات.(ف هايد W.HEYD ، 1985، ص 14-18).

و من هذا المنظور التاريخي يظهر لنا أن أهم القوى التجارية المسيطرة على تجارة المحيط الهندي حتى سنة 1498م، كانت قوة العرب و الفرس و الصينيين و الأفارقة و الهنود، و هي كلها دول لها سواحل على المحيط الهندي، و لم تشاركها أية دولة أخرى خارج

هذه المنطقة سوى مصر، كونها همزة وصل بين منطقة الشرق و منطقة الغرب عبر البحر الأحمر، و من ثم كان لها دور فعال في توسيع نطاق التجارة إلى دول غرب أوروبا و إلى العالم. (شوقي عبد القوي عثمان، 1990، ص 35). لكن و إن لم يكن هناك سيطرة مستمرة لإحدى هذه القوى على عملية التبادل التجاري، إلا أننا نكتشف أن العرب كانوا لهم النصيب الأعظم في التعامل التجاري، و كذلك الموقع الجغرافي لشبه الجزيرة العربية، إذ نجد من جهة الجنوب يحدها بحر العرب و من جهة الغرب البحر الأحمر و من جهة الشرق يحدها الخليج العربي، و على الرغم من كون أراضيها صحراوية إلا أن العرب كانت لهم معرفة كبيرة بالملاحة البحرية و بناء السفن منذ العصور القديمة، كما تفوقوا في التجارة، نظرا لموقع بلادهم الاستراتيجية فهي تقع بين السواحل الشرقية لإفريقيا و المحيط الهندي و البحر الأحمر، لذلك كان للعرب صلات تجارية مع كل هذه المناطق، خاصة و هي مناطق غنية بالمنتجات الطبيعية و الصناعية، و مع انتشار الإسلام شرقا وغربا، تكونت الإمبراطورية الإسلامية و كانت لها هيبتها فزادت العرب من تدعيم مكانتهم التجارية، و ما أن حل القرن الأول للهجرة حتى أصبح للعرب التحكم شبه الكامل في التجارة و الملاحة في كل منطقة المحيط الهندي. (شوقي عبد القوي عثمان، 1990، ص 36)

أما الهند فقد كانت القبلية الأولى لجميع التجار الوافدين من الشرق و من الغرب، و حتى الكشوفات الجغرافية في القرن 15 الميلادي كان الدافع إليها رغبة التجار البرتغاليين و الإسبان، اكتشاف الطريق إلى الهند عبر السواحل الغربية لإفريقيا، و الإبحار حول رأس الرجاء الصالح، و ذلك بسبب احتكار تجار البندقية الكامل لمسالك الملاحة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، و كذلك سيطرة المصريين على البحر الأحمر و مضيق السويس، و لم يكن يسمح للسفن التجارية البرتغالية و الإسبانية العبور إلى المحيط الهندي و من ثم إلى الهند ( محمد حمدي علي، 1913، ص 10)، مما جعل أسعار المنتجات الهندية باهظة الثمن و قليلة الكمية. بينما الصين لم يكن لها دور عظيم في التجارة في المحيط الهندي بالمقارنة مع التفوق التجاري العربي، إلا بعد ظهور الإسلام بقرون، حيث بدأ التجار الصينيون يتصلون بالسواحل الشرقية لإفريقيا، و السواحل العربية، مع أن هذا الاتصال لم يدم طويلا، فبينما كانت السفن التجارية العربية تجوب سواحل المحيط الهندي من شرقه إلى غربه، و من جنوبه إلى شماله، نجد البحرية التجارية الصينية لا تخرج عن سواحل الصين، أي كانت لها نفوذ في جزر " الملايو " و " سومطرة " و " جاوة " و باقي الجزر، ربما يرجع سبب هذا الضعف،

إلى تدخل الدولة في توجيه التجارة، و التحكم في العملية الاقتصادية، و أيضا اللجوء في كل مرة إلى الانغلاق على الذات، و منع تجارها من التعامل مع التجارة الخارجية، لأسباب قد تتعلق بعلاقة الحاكم بالتجار، لكنها لفترات قصيرة ثم تعود إلى نشاطها، و يكون ذلك غالبا مرتبط بتغيير الأسر الحاكمة، فمثلا منع الحاكم الأول من أسرة "منغ" الحاكمة، التجارة الصينية من التعامل مع التجارة الخارجية، في حين فتح أبواب الصين للسفن الأجنبية، و في عهد الإمبراطور الثالث من نفس الأسرة، تم تشجيع التجارة البحرية في المحيط الهندي، (شوقي عبد القوي عثمان، 1990، ص ص 47 - 49). بينما الوجود التجاري الإفريقي في المحيط الهندي يكاد ينعدم، إذ لم يعثر المؤرخون على آثار بارزة له، و أن المنتجات الإفريقية وصلت إلى الصين و الهند و جزر المحيط الهندي، عن طريق التجارة العربية، و أن الدور الذي لعبته المدن الساحلية الشرقية لإفريقيا، في حركة التجارة في منطقة المحيط الهندي، هو أنها كانت وسطا تجاريا بين جليها للمنتجات و السلع التجارية من داخل إفريقيا، كالعاج و أصداف السلاحف و الذهب، واستقبالها للسلع التجارية القادمة من موانئ المحيط الهندي و مصر. (شوقي عبد القوي عثمان، 1990، ص ص 59-61).

إن ازدهار التجارة في المحيط الهندي حتى عام 1498م، يرجع بصفة أساسية إلى ثراء تلك المنطقة من العالم، بمختلف السلع النباتية و الغابية و الحيوانية، التي لا تتوفر في مناطق أخرى، أو أن كمياتها قليلة أو نوعيتها رديئة أو منعدمة تماما، و هي مطلوبة بكثرة في المجتمعات الغربية، كخشب الساج الذي يستخدم في بناء السفن و المنازل، و أيضا الحديد الخام و السيوف الهندية، و كذلك الذهب و الفضة و الأحجار الكريمة، و قرون وحيد القرن لصناعة الحلي و مواد الزينة، و أيضا الروائح و التوابل، و من الفواكه نجد الليمون و جوز الهند، و من الطيور نجد الطاووس، و من الأقمشة نجد الموسلين الفاخر و الأقمشة القطنية و النيلية و الأصباغ و غير ذلك من المنتجات. بينما إفريقيا تتوفر على أنواع من البخور و اللبان، و أنياب الفيل و العاج و الخيول و التمور، و مختلف أنواع المنسوجات و الحديد من النوع الجيد (شوقي عبد القوي عثمان، 1990، ص 52)، و كان الطريق الرئيسي الذي تمر عبره إلى أوروبا، هو المحيط الهندي فالخليج العربي و البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط، و هذا يدل على عظمة الحركة التجارية العالمية في تلك الفترة. يضاف إلى

ذلك، ضخامة النشاط التجاري الداخلي بين الدول و المدن الواقعة على السواحل الشرقية و الغربية للمحيط الهندي. (شوقي عبد القوي عثمان، 1990، ص 116).

إن هذا التوسع في حجم التجارة العالمية خاصة في منطقة الشرق كونها منطقة استوطنها الإنسان منذ العصور القديمة، يكون قد عزز أكثر التواصل بين المجتمعات و الثقافات و الحضارات بين الشرق و الغرب، و من ثم كانت هذه المرحلة من المراحل التاريخية لتطور التجارة العالمية، مرحلة حاسمة بالنظر إلى حجم الفضاء التجاري الذي كانت تشغله. و مهما تكن الأصول الثقافية و العرقية و الأيديولوجية للعنصر البشري، الذي كانت له اليد الطولي في هذا النشاط التجاري، فإن ما يلفت النظر هو هذا التجانس و التكامل الاجتماعي، و الاعتماد المتبادل بين المجتمعات باختلاف لغاتها و أصولها الثقافية، و كذلك سهولة الاندماج و التفاهم بين السكان المحليين و الوافدين إليها من الأقطار المجاورة. ثم إن قوة التعامل التجاري في تلك المنطقة و في تلك المرحلة من التاريخ البشري، فرضت على المتعاملين التجاريين سواء من العرب أو من الأفارقة أو من الصينيين أو من الهنود و غيرهم، ضرورة مد جسور التواصل بين أمم الشرق من الصين و الهند و العرب و الفرس و غيرها، بأمم الغرب سواء الأمم الأوروبية أو الإفريقية، و ذلك عبر مصر و البحر الأحمر، ثم البحر الأبيض المتوسط حتى أمم غرب أوروبا، و حتى السواحل الشرقية و الشمالية لإفريقيا إلى أممها الداخلية.

#### 4- التجارة الدولية و هيمنة سلطة السوق العالمية الحرة

إن ازدهار التجارة الدولية و توسع نطاقها الجغرافي مع توسع الاكتشافات الجغرافية للمناطق المجهولة، سمح ذلك للسوق من أن تصبح لها قوة التحكم في العملية التجارية من خلال قوانينها الطبيعية، لاسيما قانون العرض و الطلب و قانون المنافسة الحرة، و هي القوانين التي أعطت لكبار المنتجين و التجار على السواء من التحكم في العملية الاقتصادية على نطاق واسع.

لقد اختزلت السوق كل العلاقات بين الأفراد في المجتمع الواحد و بين الدول في العالم الواحد، في علاقة واحدة هي علاقة المنتج بالمستهلك مهما كانت المظاهر الإيديولوجية التي تعكسها، و قد فتح ذلك مجالا واسعا لنمو كل أشكال الاحتكار و المضاربة، و قضى على كل أشكال المنافسة الزهية بين المنتجين من القوى الاقتصادية العالمية، فأصبح التقسيم الدولي

للعمل يخضع لاستراتيجية التكتلات الكبرى للقوى الاقتصادية، إما في شكل كارتل Cartel أو تراست trust، و هو ما أدى في الوقت نفسه إلى احتكار السوق سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

و مع تطور وسائل الإعلام و الاتصال و اتساع شبكة المعلومات، أصبح من الممكن جدا التحكم في الأسعار و نشاط السوق، من خلال الاطلاع على نشاط البورصة العالمية، بحيث يسمح ذلك للمتعامل الاقتصادي مهما كانت صفته، بجمع المعلومات و البيانات حول نشاط اقتصادي معين، و علاقة ذلك النشاط بقانون العرض و الطلب، و بالتالي يحدد مدى قدرته على التحكم في ذلك النشاط في السوق العالمية، و من ثم ندرك أن عولمة اقتصاد السوق تعني عولمة مبدأ الغاية تبرر الوسيلة بكل ما يحمله هذا المبدأ من الأبعاد البراغمية، و تدخل في ذلك حتى تلك الممارسات التجارية اللاأخلاقية كالخداع و الغش و التزوير.

إن عولمة السوق فرضت على الدول ضرورة اللجوء إلى أشكال من التكامل الاقتصادي حسب تجاورها في المكان، و بالتالي خلق مناطق للتجارة الحرة التي تلزم الدول المشاركة فيها إزالة الحواجز الجمركية، و رفع التعريفات على السلع، و تسهيل حركة الاستثمار و انتقال العمال ورؤوس الأموال عبر أقاليمها، و في الوقت نفسه يحدث اتفاق على فرض رقابة جمركية و تعريفات على السلع بالنسبة للدول خارج التكامل، كما يفرض هذا التكامل الاقتصادي على دول الأعضاء توحيد سياستها الاقتصادية، و توحيد العملة المتداولة، و الاتفاق على تنصيب جهاز إداري يسهر على متابعة مدى تنفيذ دول الأعضاء للتدابير المتفق عليها. و من أمثلة ذلك، قيام منطقة التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية و دول أمريكا الجنوبية، و أيضا قيام منظمة الاتحاد الأوروبي، ثم قيام منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية المعروفة "بالنافتا NAFTA"، و منطقة التجارة الحرة للدول العربية، و منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الجنوبية. (حسين عمر، (د.س)، ص 143-145).

إن هذا التكامل الاقتصادي بدأ يأخذ بعدا دوليا، عن طريق توسيع نطاقه الجغرافي و سياسته الاقتصادية و التجارية، مثل ذلك اندماج إقليمين أو أكثر تحت استراتيجية اقتصادية واحدة، و هو ما يظهر في منتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي «APEC» Asia Pacific economic coopération، و يمثل هذا المنتدى أكبر منطقة للتجارة الحرة (أحمد السيد مصطفى، 1999، ص 19-21)، كما أننا نلاحظ تنامي عدد الشركات العالمية متعددة

الجنسيات و العابرة للقوميات، و توسع نطاق نشاطاتها الاقتصادية و التجارية و تنوعها، و اتجاهها إلى التكتل لخلق كيانات احتكارية عالمية كبرى، للتحكم في نشاطات الإنتاج و التسويق و الاستثمار، كما يظهر ذلك أيضا في زيادة معدلات التجارة العالمية خاصة بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، و في المجال المالي نلاحظ هناك حركة واسعة لرؤوس الأموال عبر حدود الدول و زيادة تدفقاتها، و كذلك اتساع شبكة العلاقات المالية بين البورصات العالمية، خاصة بعد انهيار نظام " بريتون وودز Breton woods "، و استقلال مؤسسات التمويل الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و تنامي دورها. هذا الوضع الاقتصادي العالمي الجديد فرض ضرورة إعادة صياغة نظام اقتصادي جديد، قائم على الحرية الفردية في التسيير الاقتصادي و التجاري، وفق ما تفرضه قوانين السوق، و من ثم كان تأسيس المنظمة العالمية للتجارة ( OMC ) التي تسهر على تنظيم السوق العالمية للتجارة الحرة، و هذا قد شكل منعطفًا تاريخيًا مهما في تاريخ التجارة الدولية و العلاقات الاقتصادية الدولية.

## 5- خاتمة:

يظهر لنا من خلال هذا العرض أن تطور التجارة من الطابع المحلي إلى الطابع العالمي بعد التقدم الذي عرفه مجال وسائل النقل في الكم و النوع، قد أحدثت تحولات عظيمة في نمط الإنتاج و الاستهلاك، و جعلته نمطا عالميا، مما أدى إلى حصول تقارب ثقافي و اندماج عالمي للمجتمعات في منظومة ثقافية و حضارية عالمية، و هذا أحدث في الوقت نفسه تحولات اقتصادية عالمية الأبعاد، حيث تنوعت مجالات التجارة الدولية بتنوع مجالات الإنتاج و الاستهلاك، و قد استلزم هذا الوضع الاقتصادي و التجاري العالمي الجديد، إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي بشكل يتماشى مع هذه التحولات الاقتصادية و التجارية العالمية.

## 5. قائمة المراجع:

### 1- المراجع باللغة العربية

1- وول ديورانت، 1988، قصة الحضارة ( المجلد 1، ج 1)، دار الجيل للنشر و التوزيع – بيروت.

2- عبد الواحد الغفوري، 2000، العولمة و الغات، مكتبة مدبولي- القاهرة.

- 3- حسين أمين، 1997، المال و طبيعة البشر، مؤسسة الفجر للطباعة و النشر و التوزيع- القاهرة.
- 4- محمد عدنان مراد، 1985، صراع القوى في المحيط الهندي و الخليج العربي، دار دمشق للطباعة و النشر- دمشق.
- 5- ف هاید W.HEYD ، 1985 ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ( ج1)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- 6- شوقي عبد القوي عثمان، 1990، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، تصدر المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت..
- 7- أحمد السيد مصطفى. ط2، 1999، تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي، دار الكتاب للنشر- القاهرة.
- 8- محمد حمدي علي، 1913، الاكتشافات الجغرافية، المطبعة الجمالية – القاهرة.
- 9- حسين عمر، (د.س)، الاقتصاد و العولمة، دار الكتاب الحديث للنشر – القاهرة.